

## إدارة جديدة لتعزيز دور جهاز الإمارات للاستثمار

أبوظبي - وسعت دولة الإمارات من فرص تعزيز مناخ الأعمال وترسيخ دعائمه على أسس مستدامة بعد أن قررت الحكومة الأربعة إعادة هيكلة جهاز الإمارات للاستثمار ليكون دوره أكبر في المستقبل.

واعتمد مجلس الوزراء قرارا بإعادة تشكيل مجلس إدارة الجهاز، الذي يعد أحد صناديق الثروة في البلد الخليجي، على أن يتولى رئاسته الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة.

ويقال المسؤولون إن هذه الخطوة تأتي بهدف تعزيز أدوار الجهاز وتمكينه من تحقيق أهدافه في البحث عن فرص استثمار مختلفة ومميزة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وصولاً إلى تعزيز وتنويع الاقتصاد الإماراتي ودفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات.

وينسجم هذا القرار مع الرؤية المتعلقة بتطوير سير العمل في الحكومة الاتحادية والتحديث المستمر لمجالسها. ووفق بيانات معهد صناديق الثروة السيادية الصادرة بنهاية الشهر الماضي، فإن جهاز الإمارات للاستثمار يحتل المركز 27 عالمياً، باصول تبلغ حوالي 165.1 مليار درهم (45 مليار دولار).

وتنحج هذا الصندوق منذ تاسيسه قبل 13 عاماً في استكشاف الفرص الواعدة والاستثمار في مجالات اقتصادية وصناعات استراتيجية مختلفة، بما يدعم الاقتصاد المحلي بعيداً عن عوائد الطاقة.



الحكومة الاتحادية  
تمنح الشيخ منصور  
بن زايد آل نهيان إدارة  
مجلس الجهاز

وينص القانون المتعلق بتأسيس الجهاز بأن يتبع مباشرة مجلس الوزراء، ويختص الجهاز باستثمار وإعادة استثمار الأموال المخصصة للاستثمار التي تخصصها الحكومة لهذا الغرض. ويسير الجهاز مجلس إدارة يتكون من عدد لا يقل عن 5 ولا يزيد على سبعة أعضاء من بينهم الرئيس ونائبه ويعتبر مجلس الإدارة السلطة العليا في الجهاز. ويتولى إدارة الجهاز مدير تنفيذي من غير أعضاء مجلس الإدارة، وتعتبر جميع الأصول والأصول التي يعهد إلى الجهاز الاحتفاظ بها وإدارتها أو استثمارها أموالاً عامة مملوكة للدولة.

وضم المجلس الجديد وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل محمد بن عبدالله القرقاوي، ووزير الاقتصاد سلطان بن سعيد المنصور، ووزير الدولة للشؤون المالية عبيد بن حميد الطاهر.

كما يضم مستشار مكتب العضو المنتدب في جهاز أبوظبي للاستثمار حارب الدرهمي، المدير التنفيذي لمجلس أبوظبي للاستثمار حارب الدرهمي، فضلاً عن نائب الرئيس التنفيذي في شركة مبادلة للاستثمار وليد المهيري، ومدير استثمارات لدى دائرة الأسهم الخارجية في جهاز أبوظبي للاستثمار كلثم بالعبد الغفلي.

وكانت الحكومة الاتحادية قد بدأت في مارس الماضي العمل بتطبيق القائمة الإيجابية الأولى للأنشطة الاقتصادية المتاحة للملك الأجنبي بنسبة 100 في المئة، إذ يعد القرار نقلة في بيئة الأعمال المحلية التي تحظى بإشادة دولية.

وصنّف تقرير سابق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) الإمارات بأنها الأولى عربياً والـ27 عالمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## تراكم الأزمات يشطب بواد إنعاش صادرات السودان

الخرطوم - دفع بطء الحكومة الانتقالية في السودان الأوساط الاقتصادية إلى ممارسة المزيد من الضغوط عليها من أجل تفكيك العقبات أمام الصادرات وتوفير المزيد من السيولة النقدية في السوق.

ويرى متابعون للشأن السوداني أن تراكم الأزمات المنجزة عن سنوات حكم الرئيس المخلوع عمر حسن البشير، وتداعيات أزمة كورونا تشطب بواد إنعاش الصادرات، التي تسعى إليها الحكومة في خططها لإصلاح الاقتصاد.

وتطالب معظم الشركات الحكومية بالإسراع في تنفيذ وعودها والمزيد من المرونة في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية والسعي إلى فتح أسواق جديدة لها في الخارج لتقليص الواردات وبالتالي تضيق الخجوة الكبيرة في العجز التجاري.

ويؤكد الخبير محمد النابر على أهمية زيادة صادرات السلع، التي تتميز بها السودان لتحقيق عائدات من النقد الأجنبي وتخفيف العجز في الميزان التجاري وتقليص فاتورة الواردات.

وقالت وزارة المالية حينها إن لديها خطة جديدة لتحريك المبادلات التجارية وإزالة العقبات التي تعرقل حركة الصادرات التي تقلص دورها كثيراً في خلال العقود الماضية.

ولم تغفل الوزارة حجم التحديات، التي تواجهها لتطبيق الإجراءات الجديدة في وقت تواجه فيه الحكومة برئاسة عبدالله حمدوك ضغوطاً شديدة من الأوساط الاقتصادية والشعبية للإسراع في انتهاج سياسات اقتصادية تقطع مع الماضي.

بيروت - أكد تحرك العملة اللبنانية إلى مستوى منخفض أمام الدولار، والذي اعتبره خبراء أنه لأول مرة يحدث في تاريخ البلاد أن سياسة البنك المركزي تبدو مكبلة لإنعاش الليرة في ظل الأزمة الحادة التي تمر بها البلاد، وبالتالي فإن تبعاته على النظام المالي ستكون مدمرة.

وواصلت الليرة المتعثرة تراجعها إلى مستوى منخفض جديد مقابل الدولار على الرغم من تطبيق نظام تسعير جديد تأمل بيروت أن ينجح في كبح جماح ارتفاع أسعار الغذاء بينما تتفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن اتفاق يخرجها من الأزمة.

وفقدت الليرة أكثر من 60 في المئة من قيمتها منذ أكتوبر الماضي بفعل تآكل مخزون الدولار مما دفع البنوك للحد من حصول المودعين على العملة

والتي تواجهها لتطبيق الإجراءات الجديدة في وقت تواجه فيه الحكومة برئاسة عبدالله حمدوك ضغوطاً شديدة من الأوساط الاقتصادية والشعبية للإسراع في انتهاج سياسات اقتصادية تقطع مع الماضي.

بيروت - أكد تحرك العملة اللبنانية إلى مستوى منخفض أمام الدولار، والذي اعتبره خبراء أنه لأول مرة يحدث في تاريخ البلاد أن سياسة البنك المركزي تبدو مكبلة لإنعاش الليرة في ظل الأزمة الحادة التي تمر بها البلاد، وبالتالي فإن تبعاته على النظام المالي ستكون مدمرة.

وواصلت الليرة المتعثرة تراجعها إلى مستوى منخفض جديد مقابل الدولار على الرغم من تطبيق نظام تسعير جديد تأمل بيروت أن ينجح في كبح جماح ارتفاع أسعار الغذاء بينما تتفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن اتفاق يخرجها من الأزمة.

وفقدت الليرة أكثر من 60 في المئة من قيمتها منذ أكتوبر الماضي بفعل تآكل مخزون الدولار مما دفع البنوك للحد من حصول المودعين على العملة



متفرج ليبي على الهيمنة التركية

## أنقرة تمعن في استنزاف أموال الليبيين من بوابة خرق القواعد المصرفية المركزي التركي يلغي خطابات الضمان للبنوك الليبية

وتتعد هذه الأمور خاصة مع مطالبة الجهات الدائنة بقيمة تلك الأموال بعد أن حصلت على أحكام قضائية من محاكم ليبية تلزم المصارف بالدفع إليها لتنجو بذلك المصارف التركية من المشكلة. واعتبر محللون أن خطوة المركزي التركي مخالفة للقانون الليبي وكذلك للإجراءات المالية المعمول بها في عمليات الإيداع أو الإفراض بالنسبة للنظام المصرفي التركي.

وذكرت تقارير نقلت عن جمعية المصارف التركية قولها في بيان إن هذا الإجراء غير قانوني كما أنه يخالف المادة 46 من الدستور التركي.

ويبلغ حجم الأموال الليبية المودعة في البنوك التركية قرابة 8 مليارات دولار أربعة منها مجمدة منذ عهد القذافي مؤخراً في المصرف المركزي التركي.

وقال مظهر أكسوي رئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي الليبي في يناير الماضي إن بلاده تعتزم توقيع اتفاق تعويض بقيمة 2.7 مليار دولار عن أعمال نفذت خلال عهد القذافي.

وكان من المفترض أن يسدها الأخير قبل ثورة 2011، في مسعى لإحياء عمليات متوقفة لشركات تركية في البلد النطفي، الذي يعاني تحت وطأة الصراع المشتعل منذ سنوات.

ولم يتم الإعلان عن توقيع الاتفاقية حتى الآن، لكن مصادر مقربة من دوائر صنع القرار التركي تتوقع أن يكون صدور الأحكام القضائية بالتعويض خطوة تمهيدية لبناء الاتفاقية.

التقاضي قد تستغرق سنوات وقد لا تحصل على تلك الأموال. وقامت المصارف الليبية بإخطار المركزي الليبي، الذي تتقاسمه سلطة في الشرق وأخرى في طرابلس بهذه المراسلات، لكنه لم يتحرك حتى الآن، كما أن رئيس حكومة الوفاق فايز السراج لم يقم بأي تحرك في هذا الاتجاه حتى اليوم.

وقالت مصادر ليبية مطلعة إن قرار المركزي التركي سيترتب عليه إفلاس البنوك الليبية التي تعاملت مع نظيراتها في تركيا لأن قيمة المبالغ بمليارات الدولارات.

**سكوت حكومة الوفاق على تصرفات أردوغان يعني أن البنوك الليبية ستواجه الإفلاس**

وباتت المصارف الليبية في ضوء هذه التطورات ملزمة لودعها بدفع قيمة خطابات الضمان لعدة جهات ليبية نظير المشروعات التركية المتوقفة منذ العام 2011 إبان الإطاحة بمعمر القذافي ودخول البلاد في اضطرابات لا يزال الليبيون يدفعون فواتيرها.

ولا توجد أرقام رسمية حول قيمة المشاريع المشتركة بين البلدين، غير أن البعض من الخبراء حددوا قيمة خطابات الضمان للمصارف الليبية بنحو 30 في المئة وهي قيمة تفوق قيمة رأس مال هذه المصارف ما يجعلها في حكم المفلسة.

تسارعت وتيرة استنزاف تركيا للأموال الليبية من خلال خرق القواعد المصرفية المتعلقة بتقديم ضمانات على القروض، الأمر الذي يؤكد حقيقة استغلال الرئيس رجب طيب أردوغان ضعف حكومة الوفاق الوطني، التي تهدر مكاسب البلاد من عائدات النفط لتمويل حربها الخاسرة.

المالية مع ليبيا مستفيداً من ضعف حكومة الوفاق وحاجتها إلى أنقرة ومن الصمت الدولي إزاء تدخلها العسكري المعلن في البلاد لدعم الميليشيات رغم حظر التسليح الدولي المفروض على البلد النطفي منذ 2011.

وتشير إحدى الوثائق إلى رسالة من المركزي التركي موجهة إلى جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية الليبي مع شركة تركية كانت قد نفذت في 2009 مشروع جامعة طرابلس يعلن فيها عن إلغاء خطابات الضمان المصرفية التركية لدى البنك العربي في إسطنبول.

وتتضمن الوثيقة قيمة العقد لتنفيذ ذلك المشروع البالغ 29 مليون دولار، ولكن لم ينفذ منه أي شيء، ما يعني أن أنقرة دأبت على تنفيذ عمليات مالية مشبوهة طيلة سنوات دون أن تواجه أي محاسبة.

وفي إحدى الوثائق تظهر المعلومات التي تضمنتها أن البنك العربي التركي وجه مراسلة إلى المصارف التجارية الليبية يعلمها بأن المركزي التركي قرر إلغاء الضمان الصادر للمؤسسات المالية الليبية.

ويعني هذا الأمر أن المصارف الليبية لا يمكنها أن تطالب بأموالها المودعة في النظام المصرفي التركي نهائياً، وحتى إن لجأت إلى المحاكم فإن إجراءات

الصعبة وتخصيص الدولارات حصرياً لشراء الوقود والأدوية والقمح بسعر صرف 1507.5 ليرة مقابل الدولار.

**5400 ليرة قيمة الدولار في سوق الصرف الأربعة، وهو أدنى مستوى تصل إليه العملة المحلية**

ونسبت رويترز لأحد المتعاملين قوله إن "الدولار كان يشتري الأربعة مقابل 4250 ليرة ويباع مقابل 4300 متعامل ثان أنه يشتري الدولار بسعر 4300 ليرة مقارنة مع 4100 الثلاثاء الماضي، لكنه لا يبيع بسبب شح المعروض.

ويؤكد المستوردون أن تدبير دولارات كافية لإستكمال الطلبات حتى

## تهاوي الليرة يزعزع النظام المالي اللبناني

قالوا إن الدولارات بهذا السعر غير متوفرة.

وفي خضم هذه المشكلة، كشف المركزي عن إطلاق منصة إلكترونية جديدة لعمليات الصرافة ستبدأ العمل في 23 يونيو الجاري في إطار مساع أخرى لتحقيق الاستقرار في العملة.

وبموجب المنصة الجديدة سيطلب من صرافي العملة إدخال تفاصيل العمليات عبر تطبيق إلكتروني والالتزام بنطاق البيع والشراء بحد صباح كل يوم من جانب البنك المركزي ويخضع للتعديل خلال اليوم.

وتضررت إمدادات الدولار في لبنان أكثر بفعل أزمة عملة في سوريا الجاورة. ويتدافع السوريون لشراء الدولار لحماية أنفسهم في مواجهة التضخم والنحوط في مواجهة عقوبات أميركية وشبكة.

بأسعار صرف أعلى أصبح أمراً يزداد صعوبة.

وقال هاني بحصلي مدير عام شركة بحصلي فونز وهي من الشركات الكبيرة المستوردة للأغذية "بالنظر مستقبلاً لبضعة أسابيع فحسب فقد لا نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا تجاه موزيننا".

وطلقت الحكومة والصرافون في الأسبوع الماضي نظام تسعير موحد يشمل سعر صرف يُخفض تدريجياً ويعلن على نحو يومي بهدف الوصول إلى مستوى 3200 ليرة.

وفي إطار هذه الخطة، حدد الصرافون سعر الشراء الأربعة عند 3890 ليرة وسعر البيع عند 3940 ليرة، في الوقت الذي أكد فيه مصرف لبنان المركزي أن التجار الذين لا يلتزمون بذلك سيعاقبون، إلا أن المستوردين

بأسعار صرف أعلى أصبح أمراً يزداد صعوبة.

وقال هاني بحصلي مدير عام شركة بحصلي فونز وهي من الشركات الكبيرة المستوردة للأغذية "بالنظر مستقبلاً لبضعة أسابيع فحسب فقد لا نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا تجاه موزيننا".

وطلقت الحكومة والصرافون في الأسبوع الماضي نظام تسعير موحد يشمل سعر صرف يُخفض تدريجياً ويعلن على نحو يومي بهدف الوصول إلى مستوى 3200 ليرة.

وفي إطار هذه الخطة، حدد الصرافون سعر الشراء الأربعة عند 3890 ليرة وسعر البيع عند 3940 ليرة، في الوقت الذي أكد فيه مصرف لبنان المركزي أن التجار الذين لا يلتزمون بذلك سيعاقبون، إلا أن المستوردين

بأسعار صرف أعلى أصبح أمراً يزداد صعوبة.

وقال هاني بحصلي مدير عام شركة بحصلي فونز وهي من الشركات الكبيرة المستوردة للأغذية "بالنظر مستقبلاً لبضعة أسابيع فحسب فقد لا نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا تجاه موزيننا".

وطلقت الحكومة والصرافون في الأسبوع الماضي نظام تسعير موحد يشمل سعر صرف يُخفض تدريجياً ويعلن على نحو يومي بهدف الوصول إلى مستوى 3200 ليرة.

وفي إطار هذه الخطة، حدد الصرافون سعر الشراء الأربعة عند 3890 ليرة وسعر البيع عند 3940 ليرة، في الوقت الذي أكد فيه مصرف لبنان المركزي أن التجار الذين لا يلتزمون بذلك سيعاقبون، إلا أن المستوردين



منتجات تبعت عن أسواق